DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

أثر الظروف السياسية الداخلية لتركيا على سياستها الخارجية بين عامي (1950-1960)

م.د. أسماء غني داود
قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، العراق
البريد الالكتروني: asmaa.hs.hum@uodiyala.edu.iq

الملخص

تُعَدّ دراسة الأحزاب التركية ذات أهمية خاصة؛ لكونها من أهم عناصر البيئة والقوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، فضلًا عن فهم خصائص أداء القيادة والنخبة السياسية، وأوجه التعاون والصراع بين أطراف الحكومات الائتلافية، ومواقف الأحزاب الأخرى أزاء تلك الحكومات.

عرفت تركيا نمطين من النُظم الحزبية، بعد نشوء تركيا المعاصرة وإعلان الحكم الجمهوري فيها عام 1923، وهما:

النمط الأول: يتمثل بنظام الحزب الواحد الذي ساد خلال الأعوام (1923-1946)، إذ سيطر حزب الشعب الجمهوري على مقاليد السلطة بمفرده طوال الأعوام المذكورة.

النمط الثاني: يتمثل بالتعددية الحزبية، وذلك بتبني تركيا نظام سياسة أخرى إلى جانب حزب الشعب الجمهوري الحاكم، إذ ظهرت أحزاب سياسية أخرى، مثل: (الحزب الديمقراطي، وحزب الأمة، والحزب الوطني).

يُعَدّ تناول جميع الأحزاب السياسية التركية، وأثرها في رسم اتجاهات السياسة التركية بوجه عام (الداخلية والخارجية)، أمر لا يمكن تحقيقه في هذا البحث، لذلك سنتناول نموذجين حزبيين فقط، كان لهما أثر مهم في الحياة السياسية التركية المعاصرة، قياسًا مع بقية الأحزاب التركية الأخرى، وهما (حزب الشعب الجمهوري، الحزب الديمقراطي).

الكلمات المفتاحية: تركيا المعاصرة، حزب الشعب الجمهوري، الحزب الديمقراطي، مصطفى كمال، أتاتورك عدنان مندريس.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

The Impact of Turkey's Internal Political Conditions on its Foreign Policy between the years (1950-1960)

Dr. Asma Ghani Daoud
History Department, College of Education and Human Sciences, University of Diyala, Iraq
Email: asmaa.hs.hum@uodiyala.edu.iq

ABSTRACT

The study of Turkish parties is of particular importance. Because it is one of the most important elements of the environment and political forces influencing the foreign political decision-making process, in addition to understanding the characteristics of the performance of the leadership and the political elite, the aspects of cooperation and conflict between the parties of coalition governments, and the positions of other parties towards those governments.

After the emergence of modern Türkiye and the declaration of republican rule in 1923, Türkiye knew two types of party systems :

The first type: represented by the one-party system that prevailed during the years (1923-1946), as the Republican People's Party controlled the reins of power alone throughout the aforementioned years .

The second pattern: represented by party pluralism, with Turkey adopting another political system alongside the ruling Republican People's Party, as other political parties emerged, such as: (the Democratic Party, the Umma Party, and the National Party).

Addressing all Turkish political parties and their impact on shaping Turkish policy trends in general (internal and external) is something that cannot be achieved in this research. Therefore, we will address only two party models that had an important impact on contemporary Turkish political life, compared to the rest of the other Turkish parties. They are (Republican People's Party, Democratic Party).

Keywords: contemporary Türkiye, Republican People's Party, Democratic Party, Mustafa Kemal, Ataturk Adnan Menderes.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

المقدمة

يُعَدّ انهيار نظام الحزب الواحد وقيام نظام تعدد الأحزاب عام 1946، نقطة تحوّل مهمة في تاريخ تركيا المعاصرة، تركت آثارًا واضحة على شكل نظام الحكم وتركيبة المجتمع الطبقية، ثم جاءت هزيمة حزب الشعب الجمهوري في انتخابات عام 1950، وفوز الحزب الديمقراطي فيها، فبدأت الخطوات الهادفة في إقامة دولة تركية ذات نظام ديمقراطي تعددي، ولعل ذلك قد أحدث تراجعًا واضحًا في المنهج الإصلاحي، الذي وضعه مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا المعاصرة.

إن ولادة الحزب الديمقراطي تُعَدّ نقلة نوعية في حياة الجمهورية التركية المعاصرة، إذ عمدت حكومة الحزب الجديد إلى التراجع عن السياسة التي سارت عليها حكومات حزب الشعب الجمهوري السابق، فيما يتعلق بالمسألة الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية[1].

صاحب ذلك اتجاه توفيقي كان من شأنه أن يمنع بروز أية قوة مناهضة لسلطة الحزب الديمقراطي، ويمكن القول إن لتلك التراجعات أسبابها، والذي يأتي في مقدمتها المساومات التي استلزمتها طبيعة الحياة الحزبية والصراع الحزبي، إذ قادت المنافسة الانتخابية عددًا من الزعماء السياسيين الأتراك إلى تقديم تنازلات مهمة؛ للحصول على الفوز في الانتخابات، وثانيهما الإقرار بأن تخفيض القيود السياسية أكثر انسجامًا مع القيم الشعبية، بدلًا عن إجراءات أتاتورك الصارمة. إذ كانت الأعوام العشر التي حكم فيها الحزب الديمقراطي ما بين عامي (1950-1960) واتاحته هامشًا من الحرية النسبية، وسيطرة أجواء التنافس الحزبي، قد وفرت الكثير من الأسباب القادرة على أحداث تغييرات جذرية في المجتمع التركي[2].

حدثت تطورات أخرى موازية لذلك في المجالين الزراعي والصناعي، مكّنت الحزب من كسب القاعدة الشعبية بين الأغلبية من السكان، والتي كانت سببًا في تمكّنه من البقاء في السلطة، لا سيمّا إن القاعدة البرلمانية للحزب كانت تفوق بكثير قاعدة أي حزب آخر[3].

أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في النصف الثاني من خمسينات القرن الماضي، وسياسة البطش التي اتبعها الحزب، وما آلت إليه سياسة الارتباط بالأحلاف الغربية، والمرونة التي اتبعها الحزب في المسألة الدينية، كل ذلك حمّل بعض الأحزاب إلى توجيه التهم إلى نظام الرئيس عدنان مندريس، ومن بينها انتهاك الدستور، لذلك جاء انقلاب 27 أيار 1960، ليعبّر عن آراء الفئات المؤمنة بالحركة العلمانية، وكان جل هؤلاء من المتعلمين وضباط الجيش، في إطار الشعار الذي رفعوه لتسويغ الانقلاب، وهو خطوة سياسية الحزب ومحاولته السعي لهدم ثورة أتاتورك[4].

---

[1] أعاد الحزب الديمقراطي النظر بسياسة حزب الشعب الجمهوري المتعلقة بالدين، فالقانون الذي أقره الحزب الديمقراطي في 14 حزيران 1950 سمح للمؤذين برفع الاذان ليس فقط باللغة التركية، كما كان سائدًا أبان سلطة حزب الشعب الجمهوري، بل باللغة العربية؛ وذلك تلبية لرغبة غالبية المسلمين، ولاحقًا ألغى الحزب المنع الذي كان مطبقًا على تعليم الدين، وأدخل التعليم المنهجي للدين بعد الحصول على موافقة الأهل في المدارس الابتدائية ابتداءً من الصف الرابع، وكانت تلك الاجراءات محط تأييد الغالبية العظمى من السكان. للمزيد ينظر: فلاديمير إيفانوفيش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة: يوسف إبراهيم الجهماني، دار حوران، دمشق، 1999، ص 24.

[2] Don Peretza, The Middle East Tody, New York, 1981, p. 189.

[3] لوسيل دبليو بيسفير، أزمة السياسة التركية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح، ترجمة: حسن نعمة سعدون، بغداد، 1983، ص 39.

[4] Year Book of International Trade statistics, New York, 1960, p. 770.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

المبحث الأول
أثر الأحزاب السياسية في رسم اتجاهات السياسة التركية الخارجية

تكتسب دراسة الأحزاب التركية أهميتها الخاصة في كونها من أهم عناصر البيئة والقوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، فضلًا عن أهمية الدراسة في فهم خصائص أداء القيادة والنخبة السياسية، وتوجهاتها وأساليبها، وأوجه التعاون والصراع بين أطراف الحكومات الائتلافية، ومواقف الأحزاب الأخرى أزاء تلك الحكومات[1].

عرفت تركيا نمطين من النُظم الحزبية، بعد نشوء تركيا المعاصرة وإعلان الحكم الجمهوري فيها عام 1923، وهما:

النمط الأول: يتمثل بنظام الحزب الواحد الذي ساد خلال الأعوام (1923-1946)، إذ سيطر حزب الشعب الجمهوري على مقاليد السلطة بمفرده طوال الأعوام المذكورة[2].

النمط الثاني: تمثل بالتعددية الحزبية –منذ السماح بتشكيل أحزاب-، وذلك بتبني تركيا نظام سياسة أخرى إلى جانب حزب الشعب الجمهوري الحاكم، إذ ظهرت أحزاب سياسية أخرى، كالحزب الديمقراطي وحزب الأمة والحزب الوطني وغيرها[3].

إن تناول جميع الأحزاب السياسية التركية، وأثرها في رسم اتجاهات السياسة التركية بوجه عام (الداخلية والخارجية)، أمر لا يمكن تحقيقه في هذا البحث، لذلك سنتناول نموذجين حزبيين فقط، كان لهما أثر مهم في الحياة السياسية التركية المعاصرة، قياسًا مع بقية الأحزاب التركية الأخرى، وهما:

1. **حزب الشعب الجمهوري:**

نشأ حزب الشعب الجمهوري عن جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي، التي قادت النضال الوطني التركي في خضم معارك التحرير والاستقلال، حينها أُعلن عن تأسس الحزب رسميًا في 9 أيلول 1923، وأصبح مصطفى كمال أتاتورك[4] Mustafa Kemal Atatürk (1923-1938) رئيسًا له[5].

عقد الحزب مؤتمرًا عامًا برئاسة أتاترك عام 1927، تم فيه تبني مبادئ رئيسة هي: (الجمهورية والقومية والشعبية والعلمانية)، واضاف الحزب مبدأين آخرين هما: (الانقلابية والدولتية)، وذلك عام 1931[6].

توفي أتاتورك عام 1938، وخلّفه في زعامة الحزب عصمت إينونو[7] İsmet İnönü (1938-1950)، الذي استمر بتزعم الحزب حتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وترك أربعة من أبرز نواب[1] الحزب وقادته عام 1945، وأسسوا في بداية عام 1946 الحزب الديمقراطي[2].

---

[1] علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار الإيمان، الإسكندرية، 2003، ص 589؛ سوناكيلي، "الجيش التركي وثورة عام 1960"، مجلة السياسة الدولية، العدد (13)، القاهرة، تموز 1968، ص 9.

[2] محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 262.

[3] أميرة محمد كامل الخربوطلي، العلاقات المصرية التركية 1952-1971، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1979، ص 86؛ حسن فؤاد، "الأزمة الدستورية في تركيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد (25)، القاهرة، تموز 1971، ص 160.

[4] ولد في سالونيك عام 1881. وهو أول رئيس للجمهورية التركية (1923 – 1938)، وقائد الحركة التركية الوطنية، والقائد العام للجيش التركي خلال حرب الاستقلال التركية. كان قائدًا عسكريًا للجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب بدأ ثورة وطنية ضد حكومة الإمبراطورية العثمانية القانونية في القسطنطينية وقوات الحلفاء. وانتصر في حربه، وأسس جمهورية تركيا. توفي في إسطنبول عام 1938. للمزيد ينظر:
Erik Jan Zürcher, The Unionist factor: the role of the Committee of Union and Progress in the Turkish National Movement (1905–1926), Leiden: E.J. Brill, 1984, pp. 106-107.

[5] سليم الصوص، أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، مطبعة شلنر، عمّان، 1970، ص 99.

[6] أنس يونس عبد، سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول أوربا الغربية 1950-1960 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير (غير (غير منشورة)، كلية التربية-جامعة بابل، 2005، ص 79.

[7] ولد في أزمير عام 1884. وهو ثاني رئيس لتركيا بين عامي (1938-1950)، وكان أول رئيس لهيئة الأركان العامة بين عامي (1922-1924)، وأول رئيس وزراء بعد إعلان الجمهورية. توفي في أنقرة عام 1973. للمزيد ينظر:

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

رفع الحزب منذ تأسيسه (ستة) مبادئ سياسة، تمثلت بما يأتي:
- الجمهورية: وتعني إقامة نظام جمهوري؛ لأنه النظام الأنسب لتركيا.
- القومية: وتعني المحافظة على لغة وتراث وعقيدة الأمة التركية المرتبط بالروح الاجتماعية والسياسة للشعب التركي.
- العلمانية: تعني فصل الدين عن الدولة.
- الشعبية: وتعني المساواة أمام القانون ونبذ الطبقية والتناظر الطبقي.
- الانقلابية: يراد بها قطع الصلة نهائيًا بالماضي العثماني واستبدال التقاليد والأعراف القديمة بتقاليد واعراف حديثة.
- الدولتية: تعني إشراف الدولة على الاقتصاد القومي[3].

مُني الحزب بهزيمة قاسية في الانتخابات العامة لصالح الحزب الديمقراطي عام 1950، مما تسبب في إبعاده عن السلطة بعد سيطرة منفردة دامت (27) عامًا، وأحدثت هزيمة الحزب في تلك الانتخابات خلافات حادة داخله، حينما ظهر فيه تياران:

التيار الأول: يدعو إلى إجراء تغييرات جوهرية في بنية الحزب وبرامجه السياسية والاجتماعية، بما يمكنه استعادة قوته السياسية.

التيار الثاني: يرفض التغييرات ويطلب التمسك بتقاليد الحزب ومبادئه، وعلى الرغم من حدّة الخلافات بين التيارين، إلا أن إينونو نجح في المحافظة على وحدة الحزب والموازنة بين التيارين[4].

أما فيما يتعلق بسياسة الحزب الخارجية، لا سيّما فيما يتعلق بأول إجراء اتخذته الحكومة التركية على الصعيد الخارجي، وهو مشاركتها في الحرب الكورية[5] (1950-1953)، فقد صرّح زعيم الحزب الجمهوري عصمت إينونو–والذي كان يشكّل جانب المعارضة في حكومة عدنان مندريس[6] Adnan Menderes (1950-1960)- لجريدة (حرييت) Hürriyet: **"كنت أتمنى أن استفتي حول هذا الموضوع بصفتي رئيسًا لحزب حكم تركيا مدّة طويلة... إن الحكومة في هذا المضمار لم تسأل حتى المجلس الوطني، في حين خلال الحرب العالمية**

Douglas Arthur Howard, The History of Turkey, Greenwood Publishing Group, USA, 2001, p. 109.

[1] وهم: (جلال بايار، وعدنان مندريس، وفؤاد كوبرولو، ورفيق قورلتان). ينظر: أميرة محمد كامل الخربوطلي، المصدر السابق، ص 78.

[2] إبراهيم الداقوقي، الأحزاب السياسية واتجاهات السياسة التركية، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980.ص 22.

[3] للمزيد ينظر: محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، 1978، ص 10.

[4] محمود علي الداود، "العلاقات العربية-التركية والعوامل المؤثرة فيها"، مجلة المستقبل العربي، العدد (45)، بيروت، تشرين الثاني 1982، ص 66.

[5] اندلعت الحرب في شبه الجزيرة الكورية بين عامي (1950-1953)، وكانت شبه الجزيرة الكورية مقسمة إلى جزئين: شمالي- يقع تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي، وجنوبي- خاضع لسيطرة لجنة الأمم المتحدة المؤقتة لكوريا بقيادة الولايات المتحدة. وكانت بداية الحرب أهلية عندما هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية، وتوسع نطاق الحرب بعد ذلك عندما دخلت الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة، ثم الصين أطرافًا في الصراع، وانتهت عندما تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار عام 1953. للمزيد ينظر:
William W. Stueck, The Korean War: An International History, Princeton: Princeton University Press, 1995.

[6] ولد في أيدين عام 1899. وهو من مؤسسي حزب الديمقراطية عام 1946، وأول زعيم سياسي منتخب ديمقراطيًا في تاريخ تركيا، وأصبح رئيسًا لوزراء تركيا بين عامي (1950-1960) أُزيح عن السلطة بانقلاب عسكري عام 1960 نفذه الجيش التركي، وأُلقي القبض عليه وأُعدِم شنقًا في بورصة عام 1961. للمزيد ينظر: علي حمزة سلمان الحسناوي وغسان غازي الجشعمي، "عدنان مندريس نشأته وحياته السياسية في تركيا (1900-1961)"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (13)، العدد (1)، كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة بابل، 2012.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

الثانية، عندما كانت الحرب تدق أبواب تركيا والجيوش الألمانية ترابط على حدودنا، استفتينا المجلس الوطني رأيه حول قطع العلاقات الاقتصادية مع ألمانيا"[1].

على الرغم من التسويغات التي قدّمها قادة حكومة مندريس لإرسال الفرقة التركية للقتال في كوريا، إلا أن تلك الانتقادات جاءت لاعتقاد المعارضة إن الحكومة بعملها ذلك تجازف في إثارة الاتحاد السوفيتي بأرسال قواتها إلى كوريا، ومن دون أن تنال من الدول الغربية الضمانات الكافية لسلامتها[2]؛ وذلك للتغيرات الجذرية التي طرأت على السياسة الخارجية التركية في نهاية الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، نتيجة للظروف والملابسات التي سادت العلاقات الدولية في تلك الأعوام، إذ وجدت تركيا أمامها دولة قوية كالاتحاد السوفيتي. وقد خرجت من الحرب وهي منتصرة، فتمكنت من فرض نفوذها السياسي على دول أوربا الشرقية، وأصبحت تركيا تخشى من الدول البلقانية والمجاورة لها من انتقال النفوذ الشيوعي إليها، مما تطلّب الأمر من تركيا أن تبحث عن دولة جديدة تكون كفيلة للدفاع عن أمنها القومي، وقد وجدت القيادة التركية في الولايات المتحدة خير ضمان لها في الدفاع عن سيادتها الإقليمية[3].

فيما يخص انضمام تركيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)[4] NATO، فقد أيّد الحزب ذلك الإجراء، من خلال ما جاء على لسان زعيم الحزب إينونو، إذ قال: **"من الممكن أن نعتبر دخول تركيا إلى الحلف عنصرًا يزيد من السلام الدولي، وإن أمن بلادنا من الناحية الأخرى سيزداد ضمانًا لاشتراكنا في تلك المنظمة. إن مسؤوليتنا قد ازدادت حيال نصرة السلام العالمي. إننا موقنون بأن شعبنا سيؤدي وضيفته على ما يرام، شريطة منح حقوق متساوية لنا مع الدول الأعضاء في هذا الحلف"**[5].

نلاحظ من خلال ذلك التصريح، إن الحزب الجمهوري لا يعارض انضمام تركيا إلى ذلك الحلف، بل على العكس من ذلك كان يرى في ذلك الأمر إن من الضروري انتماء تركيا إليه، لمّا له من دعم كبير في تقوية أمنها. وفي الوقت نفسه، عبّر إينونو عن قلقه في أن تكون تركيا الحلقة الأضعف في الحلف، وبالتالي تكون وسيلة لبقية الدول في تحقيق أهدافها، لذلك كان يطالب بحقوق متساوية مع بقية الدول الأعضاء.

2. **الحزب الديمقراطي:**

قَدّمَ كل من عدنان مندريس وجلال بايار[6] Celal Bayar ورؤوف قورالتان[1] Rauf Qoraltan ومحمد فؤاد كوبرللي[2] Mehmet Fuat Köprülü طلبًا بتأسيس الحزب الديمقراطي في بداية عام 1946، إذ أُعلن رسميًا عن تأسيسه في 7 كانون الثاني 1946[3].

---

[1] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، 1975، ص 55.

[2] روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية لدول العالم، ترجمة: حسن صعب، بيروت، 1961، ص 406.

[3] جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960-1963، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1989، ص 56.

[4] تحالف عسكري دولي يتكون من (32) بلد عضو مستقل في جميع أنحاء أمريكا الشمالية وأوروبا، وتشارك (21) دولة أخرى في برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مع مشاركة (15) بلدًا آخر في برامج الحوار المؤسسي. وتأسس الحلف عام 1949 بناءً على معاهدة شمال الأطلسي الموقعة في واشنطن في العام نفسه، ويشكل الحلف نظامًا للدفاع الجماعي، تتفق فيه الدول الأعضاء على الدفاع المتبادل، ردًا على أي هجوم من قبل أطراف خارجية. للمزيد ينظر: نافع أيوب لبس، منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1996، ص 12-14؛ أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: (عربي-إنكليزي-فرنسي)، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004، ص 371.

[5] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص 80.

[6] ولد في مدينة بورصة عام 1884. عُيّن مديرًا لفرع بنك بورصة عام 1907، واختير سكرتيرًا للجنة الاتحاد والترقي بعد انضمامه إليها، وشارك مع أتاتورك في أثناء حرب الاستقلال، ثم عُيّن وزيرًا للاقتصاد عام 1922، وبعد معاهدة لوزان عُيّن وزيرًا للإنشاءات، ثم وزيرًا للاقتصاد عام 1932، وأصبح رئيسًا للوزراء عام 1937. توفي في إسطنبول عام 1986. للمزيد ينظر: مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1982، ص 265.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

إن نشوء الحزب الديمقراطي جاء في سياق تبني تركيا لنظام التعددية الحزبية، وقد كشف استقطاب الحزب لأصوات الناخبين في انتخابات عام 1946 عن الضعف والترهل الذي أصاب حزب الشعب الجمهوري، فقد حصل الحزب الجديد (الديمقراطي) وبعد مدّة قصيرة من تأسيسه على تأييد معظم العناصر المتذمرة من الواقع السياسي القائم يومذاك[4].

إن التركيبة الاجتماعية للحزب الديمقراطي هي التركيبة الاجتماعية لحزب الشعب الجمهوري ذاتها، فإن (67٪) من رجالات الحزب الديمقراطي من النواب في المجلس الوطني كانوا من الوجهاء والملاكين، في حين كانت نسبة المثقفين لا تتجاوز (6٪)، مما يقود إلى القول إن التغيير في الحزب الديمقراطي هو تغيير وجوه، فالحزب لم يكن من حيث التركيبة الاجتماعية مناقضًا لحزب الشعب الجمهوري[5].

أشتد الصراع السياسي بين الحزبين الرئيسين (الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي المعارض)، في الوقت الذي تقرر فيه إجراء الانتخابات العامة في أيار عام 1950، وقد وعد الحزب الديمقراطي الناخبين في حالة فوزه بالعمل على تحقيق الأمور الآتية[6]:

1. تقديم المساعدات، وتوزيع الأراضي والمكائن على الفلاحين، وإلغاء الضرائب أو تعديلها.
2. إجراء تعديلات في المجالات الاقتصادية والمالية.
3. إيقاف سياسة الاضطهاد، وضمان الحقوق للمواطنين، وإصدار العفو العام عن السجناء السياسيين.
4. إتاحة حرية المعتقد الديني.
5. القضاء على البطالة، ورفع المستوى المعاشي للشعب.

جرت الانتخابات العامة في 14 أيار 1950، وشارك فيها ما يقارب (88٪) من السكان، وحقق الحزب الديمقراطي فوزًا ساحقًا فاجأ كل من الشعب التركي والرأي العام العالمي، الذي كان يتابع عن كثب نتائج تلك الانتخابات، فقد حصل الديمقراطيين على (408) مقاعد، فيما حصل حزب الشعب الجمهوري على (69) مقعدًا، وحزب الأمة على مقعد واحد، وحصل المستقلون على (9) مقاعد[7].

شكّل فوز الحزب الديمقراطي منعطفًا في تاريخ تركيا المعاصر، وأشّر بداية تحول كبير في مسيرة الحياة السياسية الديمقراطية فيها، ولقي ارتياحًا كبيرًا في الأوساط العربية أيضًا، ففي الولايات المتحدة وصف فوز الحزب الديمقراطي بأنه انتصار للديمقراطية، وفي بريطانيا عدّت ذلك الفوز بأنه سيعزز الاتجاه المعادي للشيوعية والتوسع السوفيتي في المنطقة[8].

بعد إعلان نتائج الانتخابات كان طبيعيًا أن تنتقل السلطة إلى الحزب الديمقراطي، فتم انتخاب جلال بايار رئيسًا للجمهورية في 27 أيار 1950، والذي كلف بدوره عدنان مندريس لتشكيل الوزارة الجديدة[9]. وتضمّن برنامج وزارة عدنان مندريس القضايا الآتية[10]:

1. توسيع التعاون مع الغرب، لا سيّما مع الولايات المتحدة.
2. القضاء على البطالة، وتنشيط الاقتصاد الوطني.

---

(1) ولد في دبريفي عام 1891. كان قاضيًا ومحاميًا مرموقًا، ومن قيادي حزب الشعب الجمهوري، وانتخب نائبًا عن مدينة ايتيل. للمزيد ينظر: محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص 173.

(2) ولد عام 1890. وهو مؤرخ وسياسي تركي، ويُعَدّ من كبار أساطين العلم ورجالاته الذين ألفوا في مضمار العلوم الاجتماعيّة، واشتُهر بمساهماته في التاريخ العثماني والفلكلور واللغة التركية. توفي عام 1966. للمزيد ينظر: محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص 173.

(3) Political Evolution in the I. Spencer Middle East Philadelphia, 1962, p. 79.

(4) ينظر: أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص 83.

(5) ينظر: إبراهيم الدقوقي، المصدر السابق، ص 22.

(6) Ersin Anulderan, Political Development and political parties in Turkey, Ankara, 1974, p. 48.

(7) ينظر: أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص 84.

(8) ينظر: المصدر نفسه، ص 85.

(9) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص 82.

(10) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب-جامعة بغداد، 1985، ص 65.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

3. تحقيق الاستقرار السياسي، ومنح العمال حقوقهم.
4. تأكيد حرية الصحافة.
5. تمسك الحكومة بمكافحة الأفكار المعادية للسياسة الكمالية (الأفكار الدينية والشيوعية على حد سواء).

أكدت حكومة الحزب الديمقراطي وضع المبادئ والشعارات التي جاءت في وثيقة الحرية، التي قادها المؤتمر الأول للحزب الديمقراطي في كانون الثاني 1946 موضع التطبيق، وكانت تلك الوثيقة تتضمن الأمور الآتية[1]:

1. تحسين الأوضاع المادية للعمال، سواء في الأجور أم تحسين واقع حياتهم في أثناء العمل، والحد من ارتفاع الأسعار.
2. توفير الحقوق الديمقراطية للعمال، لا سيّما حق الأضراب وتشكل النقابات.
3. تعهدات بالشروع في معالجة الضرائب، والقضاء على العجز في الميزان التجاري.
4. تحقيق ديمقراطية النظام السياسي.

يمكن القول، إن سياسة الحزب الديمقراطي الاقتصادي ركزّت على أمرين، هما[2]:

الأول: تحسين أوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية.

الثاني: تشجيع رأس المال الخاص في القطاع الصناعي، وفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي.

صدر قانون تشجيع استثمار رأس المال الأجنبي في عام 1950، وأمسى الاستثمار بموجبه مفتوحًا من دون قيود، وسمح للأجانب بالمشاركة في المشاريع مع الشركات التركية، ومعاملتهم على قدم المساواة مع أصحاب رؤوس الأموال المحلّية، مما دفع شركات من جنسيات مختلفة لاستثمار أموالها بموجب القانون المذكور[3].

كانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي استثمرت أموالها في تركيا، إذ كانت نسبة أسهمها (65٪) من مجموع الاستثمارات التي بلغت في نهاية الخمسينات (1,9) بليون ليرة[4].

إن سرعة التوسع في تدعيم الاتجاه الحر، وإبقاء الباب مفتوحًا أمام النشاط الخاص، وبالشكل الذي يتوافق مع مصالح الدول الرأسمالية، دفع الصناعيون الأتراك إلى توجيه نشاطهم نحو الصناعات الاستهلاكية، وإهمال الصناعات الثقيلة في الوقت تركز الاستثمار الأجنبي في الصناعات النفطية والهندسية، مما عجّل في تحويل تلك الصناعات من ملكية الدولة إلى الرأسمال الخاص[5].

تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في تركيا؛ وذلك نتيجة للسياسة غير القائمة على التخطيط، لا سيّما بعد عجز الميزان التجاري، والديون التي تعرضت لها تركيا من خلال عملية التمويل الأجنبي، فكان لذلك أثر سلبي في ميزان المدفوعات التركي[6].

أما على الصعيد السياسي الخارجي، فقد أدخل الحزب الديمقراطي الحاكم في تركيا عدّة اتفاقيات ومعاهدات مع الدول الغربية، كان من أهمها انتماؤه إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، والذي فتح الباب أمامه للسير قُدمًا بالتوجه نحو الغرب[7].

كان لتلك الاتفاقيات ايجابيات وسلبيات، تمثّلت الأولى بحصول تركيا على مساعدات كبيرة من الدول الغربية، لا سيّما الولايات المتحدة التي ساعدت في بناء الجيش والاقتصاد التركي، لكن بالمقابل كانت تلك المساعدات تمثّل ضغوطًا كبيرة شكّلت قيدًا على السيادة التركية، فعلى سبيل المثال كانت بعض القواعد العسكرية الجنبية في تركيا تستعمل من دون علم الحكومة التركية، ولنا في استخدام الولايات المتحدة قاعدة إنجرليك الجوية Incirlik

---

[1] محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا (1946-1960)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989، ص 109.
[2] مصطفى الزين، المصدر السابق، ص 288.
[3] ينظر: أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص 86.
[4] صلاح العقاد، "أزمة النظام الليبرالي في تركيا"، مجلة الأهرام الاقتصادية، العدد (376)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1971، ص 40.
[5] صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 40.
[6] أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص 87.
[7] المصدر نفسه، ص 87.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

محطة لنقل قواتها إلى لبنان عام 1958 خير دليل على ذلك[1]. ولعل ذلك قد جعل الحكومة التركية تحجب العديد من القواعد العسكرية عن المجلس الوطني التركي[2].

المبحث الثاني
أثر العوامل الاقتصادية والسياسية في رسم اتجاهات السياسة الخارجية التركية (1950-1960)

راهن الديمقراطيون الأتراك على العامل الاقتصادي؛ وذلك لتعزيز حكمهم ووزنهم السياسي بين قطاعات مختلفة داخل البلاد، ولدى أوساط دولية فاعلة خارجها، فحاولوا من خلال ذلك المنطلق تجاوز ما عدوّه ثغرات كبيرة في السياسة الاقتصادية لأسلافهم، لا سيّما فيما يتعلق بموقفهم من القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، فقاموا بإصدار قرارات وتعليمات، وسنّ قوانين خاصة متوافقة مع توجهاتهم الاقتصادية في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة، كذلك فيما يتعلق بميزانية الدولة ومشاريعها الخاصة[3].

أعلن الحزب الديمقراطي خلال تلك المرحلة أن الإسراع في تنمية المشاريع الخاصة وزيادة الثروة الوطنية، يتطلب وضع حد للنهج الذي يفضي إلى تجميد نشاطات الدولة، ويتسبب في هدر الثروة الوطنية في نشاطات غير انتاجية وغير مجدية، وبهذا الصدد صرّح جلال بايار قائلًا: **"إن الغرض من سياستنا الاقتصادية هو تقليص تدخل الحكومة في هذه الناحية إلى أقصى حد ممكن، وتحديد سيطرتها، وتشجيع التملك الفردي، وقيام الصناعات بصورة فردية لا حكومية إلى حد كبير، وسيقتصر تملك المشاريع الاقتصادية التي يتعذر إدارتها على أيدي الأفراد، كأداة المنافع العامة مثلًا، إننا ننوي نقل ملكية جميع المشاريع الصناعية والاقتصادية من الحكومة إلى الأفراد"**[4].

على الرغم من أن هنالك أسبابًا عديدة أخرى أدت إلى نجاح الحزب الديمقراطي في الانتخابات التي جرت عام 1950، إلا أن الحالة الاقتصادية كانت في مقدمة تلك الأسباب[5]، إذ إن الحالة الاقتصادية التي عاشتها تركيا بعد الحرب العالمية الثانية –على الرغم من وقوفها على الحياد- كانت مزرية، جعلت الناخبين ينشدون التغيير الذي قد يساعد على إيجاد مخرج لأزمتهم الاقتصادية الخانقة، لا سيّما إن المواطن التركي أخذ بنظر الاعتبار دعوة الحزب الديمقراطي منذ تأسيسه إلى الحد من تدخل الدولة في شؤون القطاع الخاص، ويبدو إن الأمر كان من الأهمية بمكان بحيث دفع بقطاع واسع من الناخبين للتصويت للديمقراطيين من أجل تجاوز أزمتهم تلك[6].

كان العمال والفلاحين والفئات المدنية المسحوقة الأخرى مستائين جدًا من الخدمة الإلزامية الطويلة الأمد، والتي كانت غالبًا ما تحرم الأسر الفقيرة من معيلها لمدّة طويلة من الزمن، لا سيّما بعد أن تعهد الديمقراطيون في خطتهم الانتخابية بمنح العمال حق الإضراب والأخذ بالضمان الاجتماعي[7].

أدّت دعوة الديمقراطيين بصدد موقفهم من الشريعة الإسلامية أثرًا كبيرًا في جذب عواطف الناس إليهم، والتصويت لهم ضد حزب الشعب الجمهوري، الذي أختار خندق العلمانية منذ عام 1923[8].

مهما قيل عن تلك الأسباب، فإن الشعب التركي كان يرغب خلال تلك المرحلة في إجراء عملية التغيير، وإن ذلك النجاح لم يكن تحديًا لحزب الشعب الجمهوري، بل نتيجة للانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية، وإلا فإن الحزب الديمقراطي الفائز لم يكن ليختلف عن فلسفة حزب الشعب الجمهوري السابق كثيرًا، فإنه لم يعترض على المبادئ (الستة) التي أعلنها الحزب الحاكم قبل أكثر من ربع قرن، ولم يحاول

---

(1) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمالي الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمّان، 1981، ص 149-154.
(2) المصدر نفسه، ص 147.
(3) ينظر: أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص 88.
(4) ينظر: المصدر نفسه، ص 89.
(5) ينظر: المصدر نفسه، ص 89.
(6) مصطفى الزين، المصدر السابق، ص 273.
(7) ينظر: أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص 89.
(8) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1990، ص 52.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

إلغائها[1]، بل أعطى معنى جديدًا لتلك المبادئ، لا سيّما فيما يتعلق بالدولية، فالحزب الديمقراطي تبنى سياسة اقتصادية ليبرالية استهدفت تشجيع المشاريع الخاصة المحلّية والأجنبية على حد سواء[2].

لا بُدّ الإشارة إلى عنصر خارجي أدى دوره أيضًا في ضمان نجاح الديمقراطيين، ونقصد به دور الإعلام الغربي، لا سيّما الأمريكي الذي كان ينتقد بشدّة سياسة الحكومة التركية في الميدان الاقتصادي، لا سيّما تشديد قبضتها على جميع المشاريع، وعدم إفساح المجال الكافي أمام رأس المال الخاص، وكان لذلك الصوت صدى خاص في أوساط السوق التركية، لا سيّما إن تلك الأوساط تلمست بعض النتائج الإيجابية التي جلبها التعاون مع الولايات المتحدة في تلك المرحلة[3].

إن التطور الاقتصادي الذي حدث في أوائل الخمسينات فاق توقعات الحكومة التركية وأنصارها في الريف، مما ساعد على زيادة مساحة الراضي الزراعية ما بين عامي (1950-1954) بنسبة (50٪)، إلا إن الازدهار سرعان ما بدأ بالتراجع بعد عام 1954؛ جراء تدهور أسعار السلع في العالم الذي أنعكس على عائدات التصدير، ونتيجة للسياسة غير القائمة على التخطيط تدهور الوضع الاقتصادي[4].

بناء على ما تقّدم، سنحاول الحديث عن الأوضاع التي كان لها أثرًا بارزًا في رسم اتجاهات السياسة الخارجية التركية، وهي كالآتي:

أولًا: الأوضاع الاقتصادية (1954-1960):

أحتلت المنتوجات الزراعية موقع القمّة في صادرات تركيا، فلقد بلغت بحدود (85٪) من مجموع صادراتها العامة، وكانت تتألف من (الحنطة والقطن والتبغ والشعير والزبيب)، وغيرها من المنتوجات الزراعية. إما صادرات البلاد المعدنية فلقد أحتلت (12٪) من مجموع الصادرات العامة، وكانت تتألف بالأساس من (الكروم والنحاس)، وبلغت مساهمة تلك الصادرات بحدود (7٪) من الدخل القومي، لتحتل المرتبة الثالثة في ذلك الشأن بعد الزراعة والصناعة[5].

إن قيمة صادرات المنتوجات الزراعية لتركيا بلغت (126) مليون ليرة تركية في عام 1952، مقابل (70) مليون ليرة في عام 1957، و(54) مليون ليرة في عام 1950. وأما التركيب السلعي للاستيرادات الأساسية، فلقد تكّون من (المكائن والمنتوجات والحديد والفولاذ ومستلزمات النقل) وغيرها، وهي في مجموعها كانت ضرورية جدًا لتطور البلاد الصناعي، لا سيّما بعد دخول الرأسمال الأجنبي في الصناعة، والذي كان بحاجة شديدة إلى مواد أولية[6].

واجهت تجارة تركيا الخارجية في تلك الحقبة جملة من معوقات منها انخفاض اسعار بعض الصادرات الغذائية والمعدنية؛ نتيجة الهبوط في الأسعار العالمية عقب الحرب العالمية الثانية، وقد استمر ذلك الوضع على مدى (ثلاثة) أعوام متتالية[7]، شهدت بعدها العوام اللاحقة بعض التحسّن حتى عام 1954، إذ حدث انخفاض ملموس في قيمة بعض الصادرات الغذائية المهمة التركية كـ(التبوغ والحبوب والقطن)، فيما ارتفعت قيمة بعض صادرات الفواكه؛ بسبب ازدياد الطلب الخارجي عليها، ولم يتحسن الوضع في عام 1955، بالنسبة لصادرات الحبوب، لا سيّما القمح، ولكن الأمر نجم هذه المرة عن سوء الموسم الزراعي؛ بسبب الظروف الجوية السيئة، ففي غضون عام واحد هبطت صادرات تركيا من الحبوب بنسبة (15٪)، وأجبر ذلك الوضع تركيا على استيراد الحبوب، بدلًا من تصديرها[8].

---

(1) المصدر نفسه، ص 52.
(2) نوري عبد الحميد العاني، "السياسة الاقتصادية في تركيا بين مناهج الأحزاب الوطنية والضغوط الأجنبية 1945-1960"، مجلة دراسات تركية، جامعة الموصل، 1991، ص 114.
(3) ينظر: أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص 90-91.
(4) الأمم المتحدة، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط من (1945-1954)، نيويورك، 1955، ص 194.
(5) ينظر: أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص 92.
(6) ينظر: نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص 113.
(7) ينظر: المصدر نفسه، ص 114.
(8) ينظر: أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص 93.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

عَدّ الديمقراطيون ذلك الأمر بمثابة ظاهرة وقتية، إذ لم يسمحوا لها أن تؤثّر في سير التنمية في عهدهم، لا سيّما إنه لم ينعكس على تدفق العملة الأجنبية عن طريق التجارة الخارجية، إلا في حدود ضيقة للغاية، مما تحوّل إلى مبعث تفاؤل بالنسبة لهم[1].

لم يكن التصدي للمشكلات الاقتصادية المتراكمة على مدى عقود طوال، وافرازاتها على شتى الصعد في تركيا أمرًا هيّنًا، فقد ظلّت تلك المشكلات تؤلّف عقبات جادة أمام سياسة الديمقراطيين الاقتصادية، الأمر الذي تجسد قبل كل شيء في ضعف التخطيط الاقتصادي، وعلى الرغم من ادعاءاتهم المتكررة بأن سياستهم الاقتصادية مبنية على أسس علمية حديثة، فإن سياسة الديمقراطيين الاقتصادية ظلّت تفتقر إلى مقومات التخطيط العلمي المدروس، مما تجسد قبل كل شيء في فشل ضمان الاستقرار الاقتصادي المطلوب، وفشل حكومتهم على إيجاد موازنة مقبولة بين إيرادات خزينة الدولة ونفقاتها، وبالتالي ضمن الاستقرار الاقتصادي المطلوب. كما تمثّل، في الاختيار غير الموفق لمواقع بعض المشاريع الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تبديد غير مسوّغ للعملة الأجنبية والموارد المحلّية في آن واحد، وفي حالات غير قليلة لم تأخذ حكومة الديمقراطيين الموارد المحلّية الجديدة طبقًا للحاجة والامكانات الفعلية بنظر الاعتبار[2]، وكان التوسع في مضمار إنشاء معامل الإسمنت ومعامل انتاج السكر والمشارع الهيدروكهربائية في الخمسينات من القرن الماضي فوق طاقة تركيا ومواردها المحلّية[3].

كان للاعتبارات السياسية أثرًا غير قليل في ذلك التخبّط، فكان الديمقراطيين ينظرون إلى عرض صورة أفضل من صورة أسلافهم على الرأي العام في تركيا، لكن العامل الجوهري بقي كامنًا في افتقار الحكام الجدّد إلى الحنكة الاقتصادية، التي يعتمد على توفرها في تبني سياسة اقتصادية تنموية واقعية[4].

تدهور الوضع الاقتصادي؛ نتيجة للسياسة غير القائمة على التخطيط ، وأدى إلى عجز الميزان التجاري والديون التي تعرضت لها تركيا من خلال عملية التمويل الأجنبي، والتي كان لها أثر سلبي في ميزان المدفوعات التركي، ففي الوقت الذي بلغ ذلك العجز (33،9) مليون ليرة بين عامي (1951-1952)، أرتفع إلى (226،6) مليون ليرة بين عامي (1952-1953)، وإلى (452،3) مليون ليرة بين عامي (1954-1955)، ثم إلى (837،3) مليون ليرة بين عامي (1956-1957)، ووصل عام 1960 إلى (1327) مليون ليرة[5].

إن ما أسفر عن استفحال الأزمة الاقتصادية، هو إحجام أصحاب الاستثمارات (المحلّية والأجنبية) في الإسهام في عملية الاستثمار خلال النصف الثاني من العقد السادس، على الرغم من محاولات الحكومة في إصدار التشريعات الهادفة إلى اجتذاب المستثمرين[6].

لجأت الحكومة إلى عقد سلسلة من القروض الخارجية مع عدد من الدول والمؤسسات المصرفية الأجنبية، فبين عامي (1950-1957) تسلّمت تركيا (55،8) مليون دولار على شكل قروض من البنك الدولي مشروطة بقبول برنامج الموازنة، الذي حثّ عليه صندوق النقد الدولي، والذي كان يتطلّب العودة بالخدمات الاجتماعية إلى ما كانت سابقًا، والعمل على زيادة أسعار السلع الأساسية، وفرض ضرائب أعلى، والحدّ من أجور العمل، وتخفيض قيمة العملة[7].

تعرضت أنقرة إلى ضغوط مباشرة من الحكومات الدائنة؛ بسبب عجزها عن إيفاء ديونها، واضطرت إلى جدولة ديونها مرارًا، كما فعلت ذلك مع بريطانيا بموجب بروتكول خاص وقّع بينهما في 28 شباط 1957، وذلك بعد انضمام تركيا إلى المنطقة الاسترلينية في ذلك الوقت، على أمل تحسين الوضع المالي للبلاد، بما في ذلك

---

(1) المصدر نفسه، ص 93.

(2) O.S.S, Report by office of intelligence Research and analysis for Near East. South. Asia and Africa, Film (6), The Turkish Economy, No. 7745, June 27, 1958, p. 770.

(3) ينظر: أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص 94.

(4) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 43.

(5) Year Book of international Trade statistice, Op. Cit, p. 770.

(6) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص 115.

(7) Year Book of international Trade statistice, Op. Cit, p. 770; O.S.S, Report by office of intelligence Research and analysis, Op. Cit, p. 778.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

تحسين الليرة التركية إلى النتائج المرجوة على أساس الروابط القوية بين تركيا والبلدان المنظمة إلى المنطقة المذكورة[1].

كانت معالجة مشكلة الديون الأجنبية، التي اثقلت كاهل الاقتصاد التركي، تفوق طاقة الديمقراطيين، كما كانت فوق طاقة غيرهم، مما أنعكس بقوة على قيمة العملة الوطنية، ونتيجة للظروف الاقتصادية السيئة التي أعقبت انتخابات عام 1957، تبنت الحكومة التركية عملية تخفيض قيمة الليرة التركية بما يقارب (400٪) عام 1958، وذلك لتحقيق استقرار اقتصادي وتسهيل مهمة الاقتراض من الخارج. وفعلًا، قدّم صندوق النقد الدولي اعتمادًا قدره (25) مليون دولار، فيما قدّمت منظمة التعاون الأوربي (100) مليون دولار، أما الولايات المتحدة فقدّمت (238) مليون دولار[2].

أما المشكلة الأخرى التي جابهت الاقتصاد التركي، فهي مشكلة الديون الخارجية التي ارتفعت إلى (5) مليار ليرة عام 1960، الأمر الذي يعني تخصيص أموال كبيرة في ميزانية الدولة، لتغطية الديون المتزايدة التي بلغت بين عامي (1959-1960) بحدود (318) مليون ليرة، بعد أن كانت (209) مليون ليرة بين عامي (1951-1952)[3].

أما وضع العملة التركية الجديدة فيما يخص المشترين والبائعين للدولار، فكان على النحو الآتي[4]:

1. (5،25) ليرة للمشترين، و(5،75) ليرة للبائعين.
2. وصل سعر الدولار في السوق السوداء في شباط عام 1957 إلى (9) ليرة تركية.
3. وصل سعر الباون الاسترليني الواحد في السوق السوداء إلى (12) ليرة تركية في عام 1953، ووصل إلى (26-30) ليرة في منتصف عام 1956.
4. أعلنت وزارة المالي التركية في تشرين الأول 1956 عن نسبة خاصة للباون الواحد مقدارها (15،4) ليرة لحساب دخل الجانب والسياح من الاستثمارات، ولحساب الصناعيين الذين يأملون باستيراد مواد مجهزة أو مواد احتياطية[5].

ثانيًا: الأوضاع الاجتماعية (1954-1960):

1. **الأوضاع الاجتماعية العامة:** عانت تركيا خلال الخمسينيات من القرن الماضي من مشكلات وأزمات عديدة ومعقدة، فإلى جانب الأزمة الاقتصادية تأزم الوضع الاجتماعي، حينما استمرت معدلات البطالة والهجرة الريفية في الارتفاع، والتطور الحاصل في الزراعة ومكننته في الخمسينيات، أدى إلى تسارع في وتائر تطور العلاقات الرأسمالية، وظهور التمايز الطبقي في الريف، ووصلت حالة الفقراء وصغار الملاك إلى الفقر المدقع، وازدادت أعداد العمال الزراعيين، وارتفعت معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، وأصبح هؤلاء المهاجرين الريفيين في عداد العاطلين عن العمل في المدن، وظهرت بيوت الصفيح حول المدن، وأصبحت تلك الأحياء والمعسكرات مصدرًا مهمًا من مصادر التوترات الاجتماعية[6].

امتلكت مئات الآلاف من الأسر الفلاحية قطعًا من الأراضي الزراعية الصغيرة؛ وذلك نتيجة للإصلاح الزراعي، إلا أنها لم تكن لديها الإمكانيات لاستخدام القروض، لذا فإن الخيرات التي نتجت من جراء تحديث الزراعة عادت لتصب في صالح كبار الملّاك الزراعيين، وعادت الأسر الفقيرة مرة أخرى لتعيش كما كانت في السابق، وهكذا لم تبق أية أسباب تجعل تلك الشرائح الفلاحية تقف في صف الحزب الديمقراطي؛ لأن الفقر المتفاقم في صفوف الفلاحين والهجرة إلى المدينة، ولّدا مشكلات جديدة أخرى[7].

---

(1) ينظر: أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص 95.
(2) نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص 116.
(3) أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص 96.
(4) للمزيد ينظر:
O.S.S, Report by office of intelligence Research and analysis, Op. Cit, p. 780.
(5) فلاديمير إيفانوفيش دانيلوف، المصدر السابق، ص 26-28.
(6) رعد عبد الجليل مصطفى، الشؤون التركية، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1986، ص 13.
(7) فلاديمير إيفانوفيش دانيلوف، المصدر السابق، ص 25.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

ازاء استمرار تزايد أعداد العاطلين، راهن الحزب الديمقراطي على قدرة الاقتصاد في التخفيف من أثر البطالة، بفعل حملة التصنيع التي شهدتها البلاد في حقبة الخمسينيات، إلا أن التطور التقني واستخدام الآلة أدى إلى زيادة إنتاجية ملّاكي الراضي وأصحاب رأس المال الصناعي، في وقت عرّض آلاف الفلاحين إلى الإفلاس، والنزوح إلى المدن التي اصبحت عاجزة عن استيعاب الأعداد الكبيرة التي تمركزت في المدن الرئيسة، والتي بلغت نسبتها (40٪) من سكان تلك المدن[1].

مما ساعد على تفاقم حدّة البطالة، إنهاء الدول الأوربية لعقود الآلاف من العمال الأتراك؛ نتيجة للأزمة الاقتصادية التي عاشتها تلك الدول في نهاية الخمسينيات، ووضعها القيود على دخول العمالة التركية إليها، فانخفض عدد العمال الأتراك المهاجرين إلى أوربا من (100) ألف إلى (11) ألف سنويًا[2].

أدى ذلك بدوره أيضًا إلى زيادة أعداد سكان الحضر من (18،5) إلى (25،2٪) من مجموع عدد سكان البلاد، وكانت إسطنبول تضم آنذاك مليون نسمة، إلا أنها كانت أكبر المراكز التي اتجهت إليها حركة الهجرة الداخلية، مما أدى إلى ارتفاع عدد سكانها بنسبة أكثر من (50٪) بين عامي (1950-1960)[3].

2. **الوضع الديني:** وجد زعماء الحزب الديمقراطي إن العامل الحاسم والأهم في فوزهم الساحق في انتخابات عام 1950، إنما يعود للفلاحين الذين أعطوا أصواتهم بكثافة مذهلة، ولّما كان هؤلاء الفلاحون شديدي التدين كان لا بُدّ إرضائهم، ومن ثم التساهل معهم في إقامة شعائرهم الدينية[4].

فضلًا عن ذلك، فقد وجد مندريس إن الأفكار والمبادئ الشيوعية قد أخذت تتسرب إلى تركيا، وتنتشر في مختلف أرجائها -لا سيّما في المدن- وذلك في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وخروج الاتحاد السوفيتي منتصرًا فيها، فاعتقد مندريس أن العقيدة الدينية يمكنها أن تقف حاجزًا في وجه الشيوعية في تركيا[5].

في الوقت الذي كان فيه مندريس يفسّر تسامحه ذلك بكون العقيدة الروحية للأتراك هي العقيدة الإسلامية، وإن تلك العقيدة لا علاقة لها بنظام الحكم وقوانينه الوضعية، إلا أن مفهومه ذلك للدين والعلمانية، وإن كان من السهل على المثقفين إدراكه، فإنه من الصعوبة قبوله أو استيعابه من أبناء الريف، الذين وجدوا في التسامح الديني مؤشرًا بالعودة إلى أيام الخلافة، مما فسح المجال لعودة ونشاط الطرق والشعائر الدينية، ومهاجمة العلمانية، والمطالبة بإلغائها[6].

لا بُدّ من الإشارة، إن الفلاحين الذين شكّلوا (70٪) من الأصوات الناخبة للحزب، كان لهم اثر كبير في فوز الحزب الديمقراطي في الانتخابات الثلاثة التي خاضها ما بين عامي (1950-1960). ففي انتخابات عام 1950، حصل الحزب على (54٪) من الأصوات مقابل (40٪) لحزب الشعب الجمهوري، وحصل الحزب الحاكم فيها على (58٪) مقابل (35٪) لحزب الشعب الجمهوري في انتخابات عام 1954، وحصل الحزب الديمقراطي على (48٪) مقابل (41٪) لحزب الشعب في انتخابات عام 1957[7].

بعبارة أخرى، أراد الحزب الديمقراطي أن يقول للعالم الخارجي، إن قيام نظامه بالتساهل في جوانب معينة فيما يخص الدين، لا يعني تخليه عن المبدأ العلماني (فصل الدين عن الدولة)، كما هو عليه الحال في بقية الدول الأوربية الغربية الأخرى. لذلك يمكن القول، إن الحزب لم يتنكّر للاتاتوركية، بل اجتهد فيها تحقيقًا لمنافعه السياسية، وتجسد ذلك بتسامحه في المسألة الدينية في تركيا بين عامي (1950-1960).

---

[1] جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، المصدر السابق، ص 37.
[2] فلاديمير إيفانوفيش دانيلوف، المصدر السابق، ص 25.
[3] رعد عبد الجليل مصطفى، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة، دراسات تركية، بغداد، 1984، ص ص 11.
[4] مصطفى الزين، المصدر السابق، ص 284.
[5] رعد عبد الجليل مصطفى، المصدر السابق، ص 18-19.
[6] للمزيد ينظر: فلاديمير إيفانوفيش دانيلوف، المصدر السابق، ص 26-29.
[7] رعد عبد الجليل مصطفى، المصدر السابق، ص 43.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

ثالثًا: انتخابات 27 تشرين الثاني 1957، وآثارها على الأوضاع السياسية الخارجية في تركيا (1957-1960):

خيّبت نتائج انتخابات عام 1954 آمال حزب الشعب الجمهوري، وسببت حدوث ضياع واضطرابات في صفوفه. ففي خمسينيات القرن الماضي، اتسمت الساحة السياسية التركية بالصراعات السياسية، التي كانت تدور بين الحزب الديمقراطي من جهة، وحزب الشعب الجمهوري من جهة أخرى، إذ أصبح الحزب الأخير هدفًا للعنف، بعد أن أصبح من دون حماية تذكر، كما أمسى أيضًا الهدف رقم واحد لحكومة الحزب الديمقراطي[1].

كانت الأمور تسير نحو مزيد من الاضطرابات على مختلف الأوساط والشرائح التركية، فقد فتحت خيبة آمال شرائح العمال وعدم رضاها عن السياسة الاجتماعية والاقتصادية للحكومة، الباب على مصراعيه لظهور نزاع عنيف بين أكابر حزبين في البلاد: الحزب الأول (الديمقراطي) الذي يقف على رأس السلطة، والآخر (الشعب الجمهوري) والذي يقف في زعامة المعارضة[2]، وأصبح مسار المعركة انتزاع السلطة أو المحافظة عليها أكثر المسارات السياسية وضوحًا، بحيث غطّى على جميع مسارات معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت بحاجة إلى حلّ[3].

لم تظهر تلك المشكلة في تركيا في الخمسينيات فقط، بل ظهرت أيضًا في الستينيات والسبعينيات، عندما كان الصراع السياسي بين الأحزاب المنافسة على السلطة يصل إلى قمة الأزمة، لذا كان النظام التعددي يعيش حالة من حالات تهديد الوجود، الذي على أثره قفز العسكريون إلى السلطة، وإن ظاهرة حدّة الصراع على السلطة هي ظاهرة توسم كل نظام برجوازي تسومه الليبرالية السياسية، إذ يوجد زخم من التراكمات الديمقراطية، فنجد إن أنظمتها أكثر استقرارًا، ولا يلاحظ هناك صراعات حدّية، كما هو عليه الأمر في تركيا أو غيرها من الدول النامية. وبقدر تعلق الأمر بتركيا فإنه يمكن القول، إنه عندما تصبح تركيا في نفق يصعب الخروج منه، يبرز دور الجيش إلى العلن؛ ليساعد النظام التعددي على الوقوف على قدميه ثانية، أما في البلدان البرجوازية الغربية فلا يسمحون بوصول حدّة الصراع إلى الدرجة التي تهدد فيها النظام التعددي بشكل كامل[4].

إن الشعبية التي يتمتع بها الحزب الديمقراطي في أعوام حكمه الأولى، شجّعته في حينها على اتخاذ بعض الاجراءات ضد المعارضة، إلا أن تعثّر السياسة الاقتصادية وفشلها ابتداءً من عام 1954، وفشل استثمار الأموال الخاصة في المشاريع الصناعية، والصراع الذي ظهر داخل الحزب، والانشقاقات التي ظهرت بشكل جلي في مؤتمره الرابع عام 1955، حول طبيعة الاجراءات الواجب اتخاذها ضد المعارضة، كل ذلك أدى إلى تراجع شعبيته[5].

صعّدَ الحزب الديمقراطي حملته العدائية ضد المعارضة على أثر ذلك التطور، ففي عام 1955 رُفعت الحصانة عن النائب الجمهوري قاسم كوليك نائب مدينة أضنة؛ لمهاجمته سياسة الحكومة داخل المجلس الوطني، وأغلقت صحيفة أولوس لسان حال حزب الشعب، بحجة مخالفتها لقانون الصحافة[6].

جاءت أحداث أيلول 1955 لتعمّق الأزمة السياسية، فكانت المشكلة القبرصية والعلاقات التي أفرزتها بين تركيا واليونان تشكّلان أهم قضايا السياسة الخارجية، والتي انعكست نتائجها على الأوضاع الداخلية في البلاد، فقد تصاعدت أعمال العنف بين الطائفتين التركية واليونانية في قبرص، وتوترت الأوضاع على الحدود بين البلدين[7].

اجتمع المجلس الوطني التركي لمناقشة تطورات الموقف، إذ أتهم عصمت إينونو حكومة عدنان مندريس بأنها وراء تلك الأعمال، وقد اعترفت الحكومة التركية بذلك، وأنها كانت على علم مسبق بالمظاهرات، ووجهت اللوم

---

(1) فلاديمير إيفانوفيش دانيلوف، المصدر السابق، ص 26-29.
(2) ينظر: أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص 101
(3) فلاديمير إيفانوفيش دانيلوف، المصدر السابق، ص 31.
(4) محمد طه الجاسر، المصدر السابق، ص 294.
(5) ينظر: إبراهيم خليل أحمد وآخرون، الأحزاب السياسية التركية، مطبعة دار الكتب، جامعة الموصل، 1988، ص 167. 167.
(6) للمزيد ينظر: إبراهيم الدسوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، بغداد، 1988، ص 131.
(7) ينظر: أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص 104.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

إلى المعرضة –لا سيّما حزب الشعب- بتشويه صورة تلك المظاهرات للنيل من الحكومة، والتي يمثّلها الحزب الديمقراطي[1].

جرت الانتخابات العامة وسط صراع عنيف بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة في 27 تشرين الأول 1957، وفاز فيها الحزب الديمقراطي بـ(424) مقعدًا من مجموع (610) مقاعد. أما حزب الشعب الجمهوري المعارض فقد حصل على (187) مقعدًا، فيما حصل حزبا الحرية والأمة على (4) مقاعد لكل منهما[2].

في محاولة لإيقاف تدهور شعبية الحزب الحاكم، قدّم مندريس في أيلول 1958 خطة سياسية، كتأليف جبهة وطنية واستخدامها سلاحًا في وجه المعارضة، وأشاع الديمقراطيون أن الجبهة المفترضة ستكون مهمتها الدفاع عن حقوق الشعب التركي، فاندفعت أعداد كبيرة من الناس -لا سيّما سكان الأرياف- لتأييد تلك الجبهة، وكان من بين الوسائل التي اتبعتها الجبهة لخدمة أهداف الحكومة، هي توثيق علاقات الحزب والجبهة مع الجماعات الصوفية، التي يتمتع زعماؤها بنفوذ في الأوساط الريفية[3]، لا سيّما الحركة النورسية[4].

لم يقتصر المعارضة على المدنيين، بل سرعان ما امتدت إلى صفوف الجيش. ومن ذلك يتبيّن، إن محاولة الإطاحة بحكم مندريس كانت قائمة، لكن الذي عجّل في تنفيذها تمادي الأخير في قمع المعارضة السياسية، واستخدام الجيش في عمليات القمع[5].

الخاتمة وعرض الاستنتاجات

على الرغم من توجهات السياسة الخارجية لتركيا نحو الغرب، كانت الشغل الشاغل لكل الحكومات التركية منذ تكوين الدولة التركية المعاصرة على يد مصطفى كمال أتاتورك، الذي نادى بتلك التوجهات، بل إنه قام بتغييرات جذرية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي؛ من أجل إلحاقها بالواقع الأوربي. إلا أن تلك التوجهات كانت أقل مما هي عليه في أعوام حكم الحزب الديمقراطي الذي تسنّم السلطة بين عامي (1950-1960)، تلك الحقبة من تاريخ تركيا المعاصر التي شهدت تطورًا كبيرًا من خلال محاولات الحكومة التركية الاندماج بصورة كلية بالأمم الأوربية الغربية، لا سيّما ذات الشأن فيها، كبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية، فضلًا عن الولايات المتحدة، وقد ظهر جليًا من خلال التحالفات والمعاهدات التي ابرمت مع تلك الدول، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي عن طريق سياسة تركيا الخارجية تجاه تلك الدول.

كان الهدف الأساس من تلك السياسة -فضلًا عن محاولة الوصول إلى التطور التي شهدته تلك البلدان- هو العامل الاقتصادي، إذ كانت الحكومة التركية تحاول بناء اقتصاد قوي للبلاد، وذلك من خلال ما ابرمه من معاهدات، كان معظمها يصب في مضمار الاقتصاد التركي ومحاولة انعاشه، للوصل به في نهاية المطاف إلى مستويات قريبة من اقتصاديات تلك الدول.

كان هناك سببًا مهمًا آخر دفع تركيا إلى الاهتمام بسياستها الخارجية، لا سيّما باتجاه دول أوربا الغربية، تمثّل في الحفاظ على أمنها الإقليمي، لا سيّما بالنسبة لحدودها الشمالية، التي كان فيها الاتحاد السوفيتي يقف متأهبًا في محاولة منه للحصول على ثغرة في الجانب التركي، ليحاول من خلالها السيطرة على المضايق المهمة (البسفور والدردنيل)، التي تقع ضمن الأراضي التركية، لما تمثّله تلك المضايق من أهمية استراتيجية لدى السوفييت؛ كونها البوابة الذي يصل منه الاتحاد السوفيتي إلى المياه الدافئة الممثلة بالبحر المتوسط، إذ ظلّت الأمور على ما هو عليه حتى وفاة الزعيم السوفيتي الأسبق ستالين عام 1953، إذ طالب بإدارة مشتركة على منطقة المضايق مع تركيا.

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص 104.

[2] Richard D. Robinson, The first Turkish Republic, Harvard University, USA, 1963, p. 315.

[3] أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص 104.

[4] حركة دينية إسلامية، تنسب إلى الشيخ (سعيد بن ميرزا) المولود لأبوين كرديين عام 1873 في قرية تدعى (نورس) شرقي الأناضول تابعة لقضاء هيزان من ولاية تبليس. بدأ سعيد النورسي (نسبة إلى مسقط رأسه) حياته بالزهد والتقشف، وكان يقول : "نحن نحاول أن ننقّذ العقيدة الإسلامية في هذا البلد (تركيا)". وقام كل من (بايار ومندريس) بالاجتماع معه واجريا معه محادثات مطوّله عام 1958، وأثارت تلك التصرفات امتعاضًا لدى شرائح شرائح المثقفين، الذين اتهموا الحزب الديمقراطي بخيانة مبادئ أتاتورك. للمزيد ينظر: محمد طه الجاسر، المصدر السابق، ص 270.

[5] ينظر: مصطفى الزين، المصدر السابق، ص 216.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

شهدت المرحلة ما بعد ستالين بعض التغيرات في السياسة الخارجية من الجانب السوفيتي تجاه الأتراك، وذلك من خلال تخفيف الضغط على تركيا؛ لأن تلك التغيرات لم تشهد تغيرًا ملحوظًا في السياسة الخارجية التركية، لا سيّما فيما يتعلق بتوجهها نحو الغرب. بل على العكس من ذلك، حينما أوغلت تلك السياسة للارتماء في أحضان الغرب الأوربي والولايات المتحدة، من خلال انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، والذي شكّل أساسًا لمواجهة الخطر الشيوعي القادم من الاتحاد السوفيتي، إذ سخّرت تركيا معظم امكانياتها المادية والبشرية في سبيل الانتماء لذلك الحلف، وقد تم لها ذلك عام 1952.

عَدّ دخول تركيا إلى حلف شمال الأطلسي من أكبر المنجزات التي كانت ترنوا إليها تركيا لمدّة طويلة، وقد تحقق ذلك على يد حكومة الديمقراطيين، التي تولت مقاليد الحكم في تركيا في العقد الخامس من القرن الماضي، إذ تمكنت تركيا من خلال ذلك النظام تحقيق أكثر من هدف في وقت واحد، كان من أبرزها: الاطمئنان على أمنها من التهديدات لخارجية السوفيتية، فضلًا عن إنها أصبحت ممثلة الجانب الغربي في منطقة (الشرق الأوسط)، والتي تُعَدّ المنطقة الحيوية الأولى في العالم تقريبًا من خلال ما تملكه من موقع استراتيجي مهم، فضلًا عن ثروات اقتصادية هائلة بإمكانها التحكم بالاقتصاد العالمي، إذا ما أحسن استخدامها.

بقي الحال على ما هو عليه في تركيا عام 1954، إذ شهد ذلك العام والأعوام التي تلته، وحتى نهاية حكم الديمقراطيين عام 1960، عدّة ازمات اقتصادية واجتماعية شهدتها تركيا، من خلال ارتفاع معدلات التضخم وتفشي البطالة، ونتيجة لزيادة الديون التركية، وعدم استطاعة الحكومة الايفاء بها؛ نظرًا لأن الاقتصاد التركي كان يعاني أساسًا من قلة الموارد المالية، والتي دفعت بالقادة الأتراك إلى الزيادة في طلب ديون جديدة ومساعدات من الدول الأوربية الغربية والولايات المتحدة؛ لسد العجز الحاصل في الاقتصاد التركي، وقد ولّدت تلك الديون والمساعدات ضغوطًا كبيرة من الدول الدائنة لتركيا، مما زاد في تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي التركي، سواءً من خلال ضغط الحكومة التركية على طبقات معينة من الشعب التركي، مما دفع بتلك الطبقات إلى تشكيل أزمة حقيقة، غذّتها القوى المعارضة للحكومة، والمتمثلة بالأحزاب التركية الأخرى، لا سيّما حزب الشعب الجمهوري بقيادة عصمت إينونو، الأمر الذي حدا بالحكومة التركية إلى التنكيل بالمعارضة والأحزاب بشتى الأساليب المشروعة وغير المشروعة، والتي ولّدت تحشيد الرأي العام التركي المضاد للحكومة، وإظهارها بأنها قد حادت عن الطريق الذي رسمه مصطفى كمال اتاتورك مؤسس الدولة التركية المعاصرة.

المصادر والمراجع

1. Don Peretza, The Middle East Tody, New York, 1981.
2. Douglas Arthur Howard, The History of Turkey, Greenwood Publishing Group, USA, 2001.
3. Erik Jan Zürcher, The Unionist factor: the role of the Committee of Union and Progress in the Turkish National Movement (1905–1926), Leiden: E.J. Brill, 1984.
4. Ersin Anulderan, Political Development and political parties in Turkey, Ankara, 1974.
5. O.S.S, Report by office of intelligence Research and analysis for Near East. South. Asia and Africa, Film (6), The Turkish Economy, No. 7745, June 27, 1958.
6. Political Evolution in the I. Spencer Middle East Philadelphia, 1962.
7. Richard D. Robinson, The first Turkish Republic, Harvard University, USA, 1963.
8. William W. Stueck, The Korean War: An International History, Princeton: Princeton University Press, 1995.
9. Year Book of International Trade statistics, New York, 1960.
10. أميرة محمد كامل الخربوطلي، العلاقات المصرية التركية 1952-1971، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1979.
11. أنس يونس عبد، سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول أوربا الغربية 1950-1960 (دراسة تاريخية)، رسالة

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025

ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-جامعة بابل، 2005.
12. جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960-1963، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الاسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1989.
13. قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب-جامعة بغداد، 1985.
14. محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا (1946-1960)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989.
15. روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية لدول العالم، ترجمة: حسن صعب، بيروت، 1961.
16. فلاديمير إيفانوفيش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة: يوسف إبراهيم الجهماني، دار حوران، دمشق، 1999.
17. لوسيل دبليو بيسفير، أزمة السياسة التركية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح، ترجمة: حسن نعمة سعدون، بغداد، 1983.
18. إبراهيم الداقوقي، الأحزاب السياسية واتجاهات السياسة التركية، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980.
19. إبراهيم الدسوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، بغداد، 1988.
20. إبراهيم خليل أحمد وآخرون، الأحزاب السياسية التركية، مطبعة دار الكتب، جامعة الموصل، 1988.
21. أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: (عربي-إنكليزي-فرنسي)، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004.
22. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، 1975.
23. أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمالي الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمّان، 1981.
24. أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1990.
25. الأمم المتحدة، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط من (1945-1954)، نيويورك، 1955.
26. رعد عبد الجليل مصطفى، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة، دراسات تركية، بغداد، 1984.
27. رعد عبد الجليل مصطفى، الشؤون التركية، معهد الدراسات الاسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1986.
28. سليم الصوص، أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، مطبعة شلنر، عمّان، 1970.
29. علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار الإيمان، الإسكندرية، 2003.
30. محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر، دمشق، 2002.
31. محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، 1978.
32. مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1982.
33. نافع أيوب لبس، منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1996.
34. حسن فؤاد، "الأزمة الدستورية في تركيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد (25)، القاهرة، تموز 1971.
35. سوناكيلي، "الجيش التركي وثورة عام 1960"، مجلة السياسة الدولية، العدد (13)، القاهرة، تموز 1968.
36. صلاح العقاد، "أزمة النظام الليبرالي في تركيا"، مجلة الأهرام الاقتصادية، العدد (376)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1971.
37. علي حمزة سلمان الحسناوي وغسان غازي الجشعمي، "عدنان مندريس نشأته وحياته السياسية في تركيا (1900-1961)"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (13)، العدد (1)، كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة بابل، 2012.
38. محمود علي الداود، "العلاقات العربية-التركية والعوامل المؤثرة فيها"، مجلة المستقبل العربي، العدد (45)، بيروت، تشرين الثاني 1982.
39. نوري عبد الحميد العاني، "السياسة الاقتصادية في تركيا بين مناهج الأحزاب الوطنية والضغوط الأجنبية 1945-1960"، مجلة دراسات تركية، جامعة الموصل، 1991.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.45.2025.636
e-ISSN: 2709-071X
p-ISSN: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (45) June 2025
العدد (45) يونيو 2025